«ولكن، قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافًا وليس به، فاحتيج لإزالته، كما صنَّف في مختلف الحديث، والجمع بينهما».

فأرجع حدوث هذا الوهم بالاختلاف، إلى أمر خارج عن النص ذاته داخل في طريقة التناول وهو «المبتدئ» يعني أن قلة الخبرة بالنص وبأدوات فهمه أو قصور وسائله، هي المنتجة لهذا التعارض، وليس في النص نفسه، فترتب على ذلك توفُّر العلماء على درسه وتفصيله «لإزالته».

ثم أشار إلى علم آخر مشابه في المنهج وسبب النشأة وهو دراسة مختلف الحديث.

ثم فصل الزركشي القول في بيان معنى «الاختلاف» والاحتجاج لنفيه عن كتاب الله[1].

واتجه بعد ذلك إلى بيان منهج البحث في كل نوع من أنواع الإشكال، وذلك في فصول فرعية صغرى خصص كل واحد منها لشرح قواعد التعامل مع النص عند ظهور إشكال من النوع المحدد باسم الفصل؛ ففصلٌ «في القول عند تعارض الآي»[2] وفصلٌ «في القول عند تعارض آي القرآن والآثار»[3] وفصلٌ «في تعارض القراءتين في آية واحدة»[4] وفصلٌ «في القول في الاختلاف والتناقض»[5] ثم قسَّم الاختلاف إلى أنواع سماها «أسبابًا» وهو تقسيم باعتبار سبب الإشكال في كل من المواضع، لذا سماه «في الأسباب الموهمة الاختلاف»[6]، وهو فصل غني بالبحث اللغوي، وضم كثيرًا من المسائل التي يرجع الإشكال فيها إلى ما يعرف في علم اللغة «بالغموض»[7] والغموض كما قال الزركشي يقع للمبتدئ من جهة علمه هو لا من النص.

ودرس منهج الزركشي في الجواب عن هذه الإشكالات تفصيلاً يفيد معرفة ما سميناه «بالاتجاه اللغوي في التفسير» والحق أنه ربط بين التركيب والدلالة والسياقات

---

(١) في العبارة التي نقلها عن الغزالي، ص٤٦ وبعدها.

(٢) البرهان، ج٢، ص٤٨.

(٣) البرهان، ج٢، ص٥١.

(٤) البرهان، ج٢، ص٥٢.

(٥) البرهان، ج٢، ص٥٣.

(٦) البرهان، ج٢، ص٥٤

(٧) Ambiguiety.